GOIDI AMERICAN JOURNAL
Journal
Goidi American Journal
of Innovation Development and Investment
GOIDI INTERNATIONAL GROUP OF INSTITUTION

المراة العربية في مواقع صنع القرار " الأردن نموذجا "

"Arab women in decision-making positions "Jordan as a model

د.ميسون عيسى تليلان السليّم

المدير العام لمؤسسة ادوات الاحتراف للتدريب وبناء القدرات

الملخص:

تناولت هذه الدراسة واقع المرأة العربية في السلطات الثلاث – الأردن نموذجا – وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تمثيل المرأة العربية في السلطات الثلاث، وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي ، وذلك من أجل التعرف على مدى تمثيل المرأة الأردنية في السلطة التشريعية ونسبة تمثيلها في مجلسي الأعيان والنواب معتمدة على التتبع التاريخي لتطور الحركة البرلمانية في الأردن التطور الحاصل على قانون الانتخاب منذ عام ١٩٥٦م حتى عام ٢٠٢٠م ، وأيضا هدفت إلى التعرف على مدى تمثيل المرأة في –السلطة التنفيذية من خلال التعرف على مدى تمثيل المرأة في الوزارات المختلفة بدءا بأول وزيرة ، ومتابعة حضورها في السفارات والمناصب المختلفة التي تقلدتها في المحافل الدولية، وتتبع استلامها منصب الحاكم الإداري ومنصب الأمين العام في وزارات الدولة المختلفة، كما تناولت الدراسة دور المرأة في السلطة القضائية من خلال استعراض نسب تمثيلها في مختلف المحاكم القضائية ، وتتبع التطورات التي حصلت على تمثيلها في السلطة القضائية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها؛ أن هناك ضعفا في مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالرغم من وجود القوانين والتشريعات التي تتيح لها ذلك . وازدياد نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة البرلمانية مع زيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية حيث بلغت في عام ٢٠١٦ (١٥) مقعدا ، ووصول المرأة إلى استلام مناصب متقدمة في السلك الدبلوماسي، وأيضا وصلت نسبة تمثيل المرأة في السلطة القضائية إلى ٢٧.٠٧% من إجمالي عدد القضاة في الأردن ، وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها ؛ العمل على الاهتمام بتحسين صورة المرأة لتصل إلى المشاركة الفاعلة والنسبة المنشودة في تمثيلها في السلطات الثلاث والتركيز عليها جميعا.

الكلمات المفتاحية : صنع القرار ، السلك الدبلوماسي.

Abstract:

This study dealt with the reality of Arab women in the three authorities - Jordan as an example - and the study aimed to identify the level of representation of Arab women in the three authorities. The researcher used the historical

approach and the inductive approach, in order to identify the extent of representation of Jordanian women in the legislative authority and the percentage of their representation in The Senate and the House of Representatives are based on the historical trace of the development of the parliamentary movement in Jordan, the development of the electoral law from 1956 AD until 2020 AD, and it also aimed to identify the extent of women's representation in the executive authority by identifying the extent of women's representation in the various ministries, starting with the first female minister, It followed up on her presence in embassies and the various positions she held in international forums, and tracked her assuming the position of administrative governor and the position of Secretary-General in various state ministries. The study also addressed the role of women in the judiciary by reviewing the percentages of their representation in various judicial courts, and tracking the developments that took place in their representation in Judiciary, The study reached many results, the most important of which were: There is a weakness in women's participation in political life despite the existence of laws and legislation that allow them to do so. The percentage of Jordanian women's participation in parliamentary life increased with the increase in the number of women's quota seats, reaching 15 seats in 2016, and women's access to advanced positions in the diplomatic corps. Also, the percentage of women's representation in the judiciary reached 27.07% of the total number of judges in Jordan. The study came out with several recommendations, the most important of which were: Work to focus on improving the image of women to reach effective participation and the desired percentage of representation in the three authorities, and focus on all of them.
Keywords: decision-making, diplomatic corps.

المقدمة

شهدت دول العالم تاريخا طويلا من انخراط المرأة في المجال العام ، باعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع لذلك كانت ومازالت شريكة في إدارة المجتمع وتحمل شؤونه ، وخاصة في ظل حالة النمو والتقدم التي تشهدها المجتمعات فإن هناك حاجة ماسة إلى كلّ الجهود والطاقات المجتمعية في كافة المجالات المختلفة ، وفي مؤتمر بكين عام ١٩٩٦ ازداد الاهتمام بقضيّة تمكين المرأة، وإتاحة الفرصة لها لممارسة دورها بفعاليّة مثل الرجل، والمساهمة في صنع القرار في مختلف مجالاتالحياة الثقافية والاجتماعية ، والسياسيّة، والاقتصاديّة. وقد أولت العديد من المنظمات والهيئات والدول الاهتمام بهذا

المجال، وذلك من خلال إقامة مجموعة من المؤتمرات والندوات، وأشارت هذه الفعاليّات بكافة أشكالها المتنوّعة إلى أهمية تمكين المرأة، وإعطائها الحق الكامل بالعمل في كافة الميادين، فكانت النتائج كبيرة جدا على مستوى العالم أجمع ؛ حيث حققت المرأة مشاركة كبيرة في مجالات عدة منها السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية وغيرها ؛ فكانت رئيسة دولة ، ورئيسة وزراء ، وعضوا في البرلمان ، وتشير أخبار الأمم المتحدة وفقا لخريطة تمثيل المرأة في الحياة السياسية لعام ٢٠١٩، أن نسبة الوزيرات بلغت حول العالم مستوى غير مسبوق وصلت إلى ٢٠.٧%، أي بزيادة قدرها ٢.٤% مقارنة بعام ٢٠١٧، مع تنوع أكبر في أنواع الحقائب الوزارية التي تشغلها النساء ، كما أعلن الاتحاد البرلماني الدولي أن مشاركة النساء في المجالس التشريعية بأنحاء العالم وصلت إلى نسبة غير مسبوقة تبلغ ٢٥.٥ %.(موقع الأمم المتحدة).

تمثيل المرأة العربية في السلطات الثلاث

إن تواجد المرأة العربية في المجال العام كان متفاوتا تحديدا قبل عام ٢٠١٠م ، فمنذ أواخر عام هذا العام شهدت بعض الدول تغييرات جذرية في التركيب السياسي والاجتماعي بسبب انتفاضات الربيع العربي ، واختلفت درجات تأثير تلك التغييرات بين الدول ، فكان لهذه التطورات الأثر على حياة المرأة ومشاركتها في المجال العام ، فقد حصلت بعض النساء على استحقاقات تشريعية وسياسية أكثر من غيرهن، وقد ضمنت دساتير الدول العربية حقوق المرأة في كافة المجالات والسلطات خاصة

لقد شهدت دول العالم العربي في العقدين الأخيرين اهتماما متزايدا في تمثيل النساء في **الأجهزة التنفيذية** ؛ وهذا يعود إلى عدة عوامل من أهمها؛ حملات الضغط والتعبئة النسائية على الحكومات لتوسيع مساحات مشاركة النساء بالحكومة والمناصب العليا بها. كذلك التزامات الدول تجاه الاتفاقيات والمعاهدات المصدقة عليها، والتي تنص على زيادة دور النساء في المجال السياسي، وخصوصاً وصولهن لمناصب صنع القرار، وقد كانت أهداف التنمية المستدامة التي أصدرتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٧ كأحدث تلك الالتزامات فينص أحد مقاصد الهدف الخامس من الأهداف السبعة عشر على "كفالة مشاركة النساء مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة .(التقرير السنوي الثالث لأوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية ٢٠١٩) .

ويشير برنامج "عين على النساء" إلى أن التمثيل الوزاري للنساء العربيات كان ضعيفاً في بعض الدول العربية ومعدوماً في البعض الآخر مقارنة بـ ١٩٠ دولة، وقد احتلت لبنان المركز الأول

عربياً وبنسبة ٣١.٦%.(٤٤عالميا) وفي المركز الثاني مصر وبنسبة ٢٤.٢% (٦٩ عالميا) ، والمركز الثالث الكويت ٢١.٤% (٨٦عالميا) والمركز الرابع موريتانيا والسودان بنسبة ٢٠% (٩٢ عالميا) ، والمركز السادس الصومال ١٨.٥% (٩٨ عالميا) والمركز السابع الإمارات ١٦.٧% (١٠٩عالميا والمركز الثامن المغرب ١٥.٨% (١١٣ عالميا) والمركز التاسع الجزائر ١٥.٢% (١٢٠ عالميا) والمركز العاشر الأردن ١٣.٨ % (١٢٧ عالميا) ، والمركز الـ ١١ سوريا ١٣.٣% (١٢٨ عالميا) والمركز الـ ١٢ جيبوتي ١٣% (١٣٠ عالميا) ، والمركز ١٣ عمان ١١.١% (١٣٩ عالميا) ، والمركز الـ ١٤ قطر ٧.١% (١٦٢ عالميا) والمركز الـ١٥ تونس ٦.٩% (١٦٥ عالميا) والمركز الـ ١٦ اليمن ٦.٣% (١٧٠ عالميا) والمركز الـ ١٧ العراق ٤.٥ % (١٧٦ عالميا) والمركز الـ ١٨ البحرين ٤.٣(١٧٧ عالميا) والمركز الـ ١٩ السعودية ١٨٢ عالميا ، بينما لم تتوفر معلومات عن ليبيا ولم تذكر فلسطين بالرغم من وجود نسبة ١٣% من الوزيرات . (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١، ص ٨٣)

أما على مستوى التمثيل الاجتماعي تشير الخريطة إلى أن المعدل العالمي للتمثيل النسائي في المجالس المنتخبة ارتفع ليصل إلى ٢٤.٩% ، وقد احتلت الامارات المركز الأول من حيث مشاركة النساء في المجلس النيابي بنسبة بلغت ٥٠% وكانت اليمن في المركز الأخير بنسبة ٠.٣% . (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١، ص ٨٤)

أما بخصوص مشاركة النساء في **السلطة القضائية** فقد كانت مشاركة فاعلة تعود لعدة أسباب من أهمها ؛ دور القضاء في الوصول الى العدالة وضمان سيادة القانون مما يعزز من قوة الدولة الديمقراطية. وضمان مبدأ تكافؤ الفرص، وحق النساء في المشاركة في كافة الوظائف والمناصب داخل الدولة. وسبب آخر هو أن تمثيل النساء في القضاء بشكل عادل يعتبر جزءًا مهماً من القانون الدولي لحقوق الإنسان بداية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، مروراً بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وصولاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٠/٦٠ الخاص بالنساء والمشاركة السياسية.

فهناك حوالي ١٤٠ امرأة قاضية بالأردن، وحوالي ٦٦ بمصر من إجمالي ١٥ ألف قاض، (أول تعيين لامرأة قاضية يعود لسنة ٢٠٠٦)، وحوالي ٢٩ قاضية بفلسطين. وعلى النقيض، فإن البلدان الثلاثة لشمال إفريقيا (المغرب وتونس والجزائر) تعد رائدة على مستوى الإدماج المهني للنساء القاضيات في قطاع العدالة. وفي هذا الإطار، فإن عدد النساء القاضيات بهذه البلدان مستمر في الارتفاع، ففي

المغرب حالياً ٩٤٠ قاضية من أصل ٤٠٠١ قاض. حالياً تسبق البحرين باقي دول المنطقة في نسبة مشاركة النساء بالقضاء بواقع ٩% من إجمالي عدد القضاة بالدولة، في اليمن، وصلت النساء القاضيات إلى حوالي ٦٥ قاضية، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بتاريخ القضاء اليمني. أما في قطر فتوجد حالياً أربع قاضيات من أصل ٢٣٧ قاض، أي بنسبة ١.٧%. أما عن أعضاء النيابة العامة ومساعديهم، فتوجد ٣ عضوات مقابل ١٣٦ رجل (٢%). وهي نسب لم تتغير كثيراً منذ العام ٢٠١٠ حين دخلت النساء مهنة القضاء والنيابة العامة لأول مرة ، أما السعودية فلديها امرأة واحدة مُحكِّمة تجارية وهي المحامية شيماء الجبران، توجد في الإمارات العربية المتحدة حالياً قاضيتان بالقضاء الاتحادي،[18] وخمسة قاضيات بمحاكم دبي [19].أما عن الكويت وسلطنة عمان، فلا توجد حتى الآن نساء قاضيات. ولكن تشغل النساء حوالي ٢٠% من المدعين العامين بالسلطنة، بينما تشغل حوالي ٢٢ امرأة منصب نائبة للمدعي العام. (التقرير السنوي الثالث لأوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية ٢٠١٩)

ولم يقف دور المرأة عند السلطات السابقة بل كان لها دور في **السلطة التشريعية** فقد حصلت على حق الترشح ، وبدأت مشاركة النساء في السلطة التشريعية مرحلة جديدة حين أدخلت بعض دول المنطقة نظام "الكوتا" أو تخصيص المقاعد للنساء. فمثلا في تونس ارتفعت نسبة مشاركة النساء بمجلس الشعب التونسي من ٢٧.٦% عام ٢٠٠٩ إلى ٣١.٣% حالياً، و يعتبر قانون الانتخابات العراقي أفضل حالاً، فقد خصص القانون "كوتا" للنساء بنسبة ٢٥% على الأقل من عدد المقاعد البالغ عددها ٣٢٨ مقعداً. اعتمد الأردن كذلك "كوتا" للنساء منذ عام ٢٠٠٣، إلّا أن حصص النساء ازدادت حتى وصلت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠١٦ إلى ١٥ مقعداً من أصل ١٣٠. يضم مجلس الشعب السوري ١٧ لجنة دائمة، لا تترأس النساء أياً من تلك اللجان، بينما مجلس النواب اللبناني، فيضم ١٦ لجنة نيابية ترأس النساء لجنتين فقط؛ وهما لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة والثانية لجنة المرأة والطفل ، عن مجلس النواب الأردني، تنشط النساء العضوات أكثر في اللجان النيابية الدائمة. فنجد أن العضوات تتولين منصب نائب رئيس لجنة في ٧ لجان، بينما تتولى ٤ عضوات منصب مقرر لجنة، وفي الإمارات ففي انتخابات عام ٢٠١٥ فازت مرشحة واحدة فقط وهي العضوة ناعمة عبد الله الشرهان عن إمارة رأس الخيمة. وتم تعيين ٧ نساء أخريات في المجلس من العشرين المُعينين ليصبح في المجلس ٨ عضوات نساء . أما البحرين يضم مجلس الشورى ٩ عضوات نساء من أصل ٤٠ عضو بنسبة ٢٢.٥%، وهي من أعلى نسب المشاركة بالمنطقة، ما عن مجلس النواب، فيضم ٦ عضوات بنسبة مشاركة ١٥% من إجمالي عدد الأعضاء، وفي سلطنة عمان ويتكون مجلس الشورى من ٨٥ عضواً منتخباً، ولا يضم غير

عضوة واحدة فقط. أما عن مجلس الدولة فيتكون من ٨٥ عضواً أيضاً، منهم ١٤ عضوة من النساء بنسبة ١٦.٤.%. (التقرير السنوي الثالث لأوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية ٢٠١٩).

المرأة الأردنية في السلطات الثلاث

لقد كانت بداية انطلاق المرأة الأردنية إلى الحياة العام مرتبطا بالأعمال التطوعية وإنشاء الجمعيات الخيرية منذ عام ١٩٤٤م ، فأنشأت منذ هذا التاريخ العديد من الجمعيات الخيرية التي عنيت بشؤون المرأة بشكل عام ، من هنا كانت الانطلاقة الأولى لحياة المرأة الأردنية في الحياة العامة .(Obaid,S,Hanan,2021).

المرأة الأردنية في السلطة التشريعية

أولا مجلس النواب

لقد كانت بدايات المرأة الأردنية في السلطة التشريعية راجعة إلى عام ١٩٥٥م ؛ عندما وافقت حكومة سعيد المفتى على مطالب الحركة النسائية ،إذ صدر قرار المجلس بالموافقة على مشروع الانتخاب الذي أعطى المرأة المتعلمة دون الأمية حق الانتخاب لا حق الترشح فيما يحق للرجل متعلما أم أميا الانتخاب والترشح، وبناء على هذا القانون رفع الاتحاد إلى مجلس الأمة الأردني مذكرة ممهورة بمئات البصمات من نساء لم يحصلن على التعليم تطالب بممارسة حقهن في الانتخاب.(المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١،ص٤٣)

وفي عام ١٩٧٤م استقبلت الملكة زين الشرف وفدا نسائيا برئاسة السيدة سميحة المجالي لمناقشة تعديل قانون الانتخاب ومنح المرأة الأردنية حق الترشح والانتخاب لزيادة مشاركتها في الحياة العامة والسياسية ،وفي هذه السنة حصلت المرأة الأردنية على حق الترشح لانتخابات البرلمان الأردني ولكنها دخلت البرلمان بعد ١٥ سنة أي عام ١٩٨٩م ، وفي عام ١٩٨٢م كانت أبرز التشريعات و التي أعطت المرأة الحق في الإنتخاب والترشح لعضوية مجلس البلديات والذي للأسف لم يطبق إلا بحلول عام ١٩٩٥.

وأخذ دور المرأة السياسي في الدولة الهاشمية بالتبلور مع عودة الحياة النيابية في الأردن سنة ١٩٨٤ وكانت المرأة مجرد ناخبة في الانتخابات النيابية التكميلية رغم إندماجها في السلطة التنفيذية و شغلها منصب وزاري، وفي دورة ١٩٨٩ من أصل ٦٤٧ مرشح ترشحت ١٢ إمرأة لكن بواقع الحال لم تنجح إحداهن. (المرأة في الحياة السياسية الأردنية ، زمرد المحمود ، ٢٠٢٠، صحيفة عمون)

لقد حصدت النساء خال الفترة ١٩٧٤ – ٢٠٢٠ فقط ٨٠ مقعداً من أصل ٩١٠ مقاعد في مجلس النواب الأردني (الحادي عشر حتى التاسع عشر) وبنسبة بلغت ٨.٨ %، ومن بين هذه المقاعد ١١ مقعداً (١٣.٧% من مقاعد النساء) بالتنافس و ٦٩ مقعدا (٨٦.٣% من مقاعد النساء) على نظام الكوتا النسائية.(موقع مجلس النواب الأردني)

في ١٩٩٣ شاركت المرأة مرة أخرى بواقع ٣ نساء من أصل ٥٣٤ مرشحاً والتي توجت بفوز توجان فيصل لأول مرة بتاريخ المملكة الهاشمية ، وكانت نسبة تمثيل النساء (١.٢٥%) ، خلال إنعقاد المجلس الثالث عشر، أجريت انتخابات داخلية في المجلس من أجل ملئ مقعد نيابي شاغر بسبب الوفاة، وترشحت حينها ٧ نساء مقابل ١٠ رجال، وتم انتخاب السيدة نهى معايطة، ومل تتجاوز مدة عضويتها ثلاثة أشهر.

وأخذ دور المرأة في العمل السياسي بالتراجع بعد ذلك وأصبح وضعها السياسي متذبذاً، مثل ما حدث في عام ١٩٩٧ حيث ترشحت ١٧ امرأة للبرلمان لم يكلل بفوز إحداهن. وفي عام ٢٠٠٣ بموجب قانون الانتخاب رقم (٣٤) تم تخصيص كوتا للنساء بغلت (٦) مقاعد من أصل ١١٠ أي ما نسبته ٥.٥% ، وأجريت الانتخابات عام ٢٠٠٣ ترشحت (٥٤) سيدة من أصل (٨١٩) مرشحا ولم تفز النساء بالتنافس وإنما بمقاعد الكوتا ، حيث فازت (حياة حسين علي مسيمي، فلك سليمان مبارك الجمعاني، ناريمان زهر احمد الروسان، انصاف احمد سامة الخوالدة، زكية محمد سليمان الشمايلة، ادب مبارك صالح السعود) . (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١،ص٦١) .

وفي انتخابات عام ٢٠٠٧م كانت نقلة نوعية للنساء الأردنيات حيث بغلت المرشحات ما نسبته (٢٢.٥%) حيث ترشحت ١٩٩ سيدة من أصل ٨٨٥ مرشحا ومرشحة ، ولكن كان التمثيل النسائي في المجلس ما نسبته ٦.٣٦% حيث فازت فلك الجمعاني بالتنافس وكل من (انصاف الخوالدة ، حمدية القويدر ، ريم عبدالرزاق ، ثروت العمرو ، ناريمان الروسان ، آمنه الغراغير) بمقاعد الكوتا الستة . وفي عام ٢٠١٠م تم زيادة المقاعد المخصصة للكوتا إلى ١٢ مقعدا ، وترشحت ١٣٤سيدة من أصل ٧٦٣ مرشحا ومرشحة وفازت السيدة ريم بدران بالتنافس بينما فازت (وفاء بني مصطفي ، هدى أبو رمان ، أسماء الروايضة ، ميسر السردية ، ناريمان الروسان ، سلمى الربضي ، ردينة العطي ، سامية عليمات ، خلود المراحلة ،عبله أو عبلة ، أمل رفوع ، تمام الرياطي) بمقاعد الكوتا وشكلن ١٠٨٣% من مجمل الأعضاء. ((المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١،ص ٦٢)

وفي انتخابات عام ٢٠٠٣ ترشحت ٢٠٨ سيدات مقسمات على ١٢١ طلبا للدوائر المحلية و ٨٨ مرشحة ضمن القوائم ، وقد فازت ١٨ امرأة ، فكانت رولا الحروب على القوائم ، و مريم اللوزي ووفاء بني مصطفى على التنافس ، والباقي على الكوتا (فلك جمعاني ، إنصاف خوالدة، حمدية قويدر ، آمنه الغراغير ، ميسر السردية ، ردينة العطي ، فاطمة أبو عبطة ، فاتن الخلفات ، ريم أبو دلبوح ، نجاح العزة ، خلود الخطاطبة ، هند الفايز) بنسبة بلغت ١٢% . (موقع الهيئة المستقلة للانتخاب).

وفي عام ٢٠١٦ تم تخفيض عدد مقاعد الكوتا إلى ١٥ مقعدا ، وترشحت للانتخابات ٢٥٧مرشحة ، فازت منهن (٥) نساء بالتنافس (صباح الشعار ، رنده الشعار ، هدى العتوم ، صفاء المومني ، فضية أبو قدوره) بالإضافة إلى ١٥ سيدة على الكوتا هن (حياة مسلمي ، إنصاف الخوالدة ، ريم أبو دلبوح ، وفاء بني مصطفى ، شاهه أبو شوشة ، انتصار حجازي ، ديمه طهبوب ، منى البعول ، منال الضمور ، هيا مفلح ، زينب الزبيد ، مرام حيصة ، عليا أبو هليل ، رسمية الكعابنة ، ابتسام النوافلة) بنسبة بلغة ١٥.٣ % وكانت اعلى نسبة تمثيل في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية .

وفي انتخابات عام ٢٠٢٠ لم تحصل النساء على مقعد تنافسي وكانت المقاعد جميعها على نظام الكوتا بنسبة وصلت إلى ١١.٥% ، حيث ترشحت ٣٦٨ سيدة . (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١، ص ٦٤-٦٥).

ويجدر بالذكر في بداية المئوية الثانية من عمر المملكة الاردنية الهاشمية امر جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية برئاسة دولة سمير الرفاعي وعضوية ٩٠ عضوا من مختلف الاطياف والتوجهات واوعز لرئيسها بضرورة الخروج بمخرجات ترسخ للعمل الحزبي على اسس ديمقراطية واحزاب برامجية وتفعيل الحياة الحزبية الحقيقية فكانت المخرجات التي عرضت على مجلسي الاعيان والنواب وتعديلات دستورية وتعديل على قانوني الاحزاب والانتخاب عام ٢٠٢٢ اعتبر تاطير تشريعي كفل وضمن وجود المراه في الاحزاب باعتبار ٢٠% من المؤسسين نساء كشرط لتاسيس الحزب وضمان وجودها في القائمة الحزبية في الترتيب الثالث والسادس على الاقل وهذا بمثابة كوتا حزبية تضمن زيادة تمثيلها بالاضافة الى زيادة حصتها من الدوائر المحلية الى ١٨ بعد ان كانت ١٥،بالاضافة لاستحداث مسار كوتا واخر تنافس وهذا يصي في مصلحة المرأة.

ثانيا : مجلس الأعيان

نشأ مجلس الأعيان الاردني بعد عقد معاهدة الصداقة الأردنية-البريطانية وأهم ما جاء فيها الغاء القانون الاساسي لعام ١٩٢٨ (أول دستور) ليحل محله دستور ١ شباط ١٩٤٧ والذي أناط أعمال

السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة وباعتماد نظام ثنائية الغرف التشريعية وعليه ينقسم مجلس الامة إلى مجلس الأعيان ومجلس النواب ، ويتألف مجلس الأعيان ، بما فيه الرئيس ، من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب ، ويتم تعيين الأعضاء من قبل جلالة الملك مباشرة ضمن شروط حددها الدستور. كما يعين رئيس مجلس الأعيان من قبل جلالة الملك بإرادة ملكية سامية ، ومدة رئاسة المجلس سنتان ، مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات ، ويجوز للملك إعادة تعيين من انتهت مدة عضويته منهم. (موقع مجلس الأعيان) .

لقد كان للمرأة الأردنية دور فاعل في مجلس الأعيان ومشاركة مهمة ، فقد كانت المرأة الأردنية حاضرة في مجلس الأعيان منذ عام ١٩٨٩م بتعيين وزيرة الإعلام ليلى عبد الحميد شرف أو عضوة فيه، وفي عام ١٩٩٣ بلغت النسبة ٥% بتعيين عضوتين ليلى شرف ونائلة الرشدان ، وارتفعت النسبة في عام ١٩٩٧م حيث بلغت ٧.٥% بتعيين ٣ عضوات هن صبحية المعاني والدكتورة ريما خلف وليلى شرف ، وفي عام ٢٠٠١ م فقد بقيت النسبة كما في المجلس السابق لها ٧.٥% بتعيين ٣ عضوات وهن صبحية المعاني وسلوى المصري وعليا أبو تايه ، وفي سنة ٢٠٠٣ شهد المجلس العشرين تعيين ٧ نساء وهن أنعام المفتي وليلى شرف وسلوى المصري ورويدة المعايطة وصبحية المعاني ومي أبو السمن ووجدان التلهوني الساكت بنسبة ١٢.٧% . وفي عام ٢٠٠٥ شهدت النسبة تراجعا إلى ١٠.٩% بتعيين ٦ نساء وهن أنعام المفتي ، وليلى شرف وسلوى المصري ومي أبو السمن ووجدان التلهوني الساكت ونوال الفاعوري ، وفي عام ٢٠٠٩ عادت النسبة إلى ما كانت عليه سابقا فبلغت ١٢.٧% بتعيين ٧ نساء وهن ليلى شرف ، تمام الغول ، أمل فرحان ، ووجدان التلهوني الساكت ، وهيفاء ابو غزالة ،ونادیا الشناق، وبغلت النسبة ١٥% في عام ٢٠١٠م ليلى شرف، أمل فرحان ، وسهير العلي ومها الخطيب وعليا أبو تايه ووجدان التلهوني الساكت ونوال الفاعوري ونرمين حربي وريما بطشون. وفي عام ٢٠١١ بلغت النسبة ١١.٧% بتعيين ٧ نساء وهن وجدان التلهوني الساكت ، ونوال الفاعوري وسمر الحاج حسن ، وهيفاء النجار وليلى أبو حسان وانتصار حمزة جردانه وآمنه الزعبي . وتم تعيين ٩ نساء في عام ٢٠١٣ بنسبة بلغت ١٢% وهن سلوى المصري وأسمى خضر ومي أبو السمن ونوال الفاعوري وجانيت المفتي وهيفاء النجار ورائدة القطب وتغريد حكمت وإملي نفاع . وارتفع عدد النساء في عام ٢٠١٦ بتعيين ١٠ نساء وهن تمام الغول ، علياء حاتوغ ، أمل الفارحان ، هالة لطوف ، رابحة الدباس ، ياسره غوشة ، وتغريد حكمت ، وهيفاء النجار ، وسوسن المجالي وفداء محمود بنسبة بلغت ١٥.٤%، وفي المجلس الثامن والعشرين عام ٢٠٢٠ تراجعت النسبة إلى ١٠.٨% بتعيين ٧ نساء وهن علياء حاتوغ ، رابحة

الدباس، نايفة الزبن ، إحسان بركات ،هيفاء النجار ، رائدة قطب ، غادة ميشيل بشوتي. (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١، ص ٥٦-٦٠).

السلطة التنفيذية

أولا : المناصب الوزارية

بدأ تمثيل المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية في نهاية السبعينات من القرن الماضي ، حيث كانت السيدة إنعام المفتي أول وزيرة أردنية عام ١٩٧٩م ، واستمر تمثيل المرأة الأردنية وتقلدها للمناصب الوزارية حتى وقتنا الحاضر ؛ حيث بلغ عدد الوزيرات ٣٤ وزيرة في العديد من الحقائب الوزارية، والجدول الآتي يوضح أسماء الوزيرات والمناصب التي تقلدنها من عام ١٩٧٩م إلى عام ٢٠٢٠م . (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١، ص ٧٦-٨١)

نلاحظ أن اعلى نسبة تمثيل بلغت نسبتها ٢٥% في حكومة واحدة وهي حكومة عمر الرزاز فقد شكلت النساء ٧ وزيرات من أصل ٢٨ وزيرا

ثانيا : السفيرات

لقد شغلت المرأة الأردنية منصب سفيرة لدى الدول الخارجية ، وبحسب بيانات وزارة الخارجية حتى آذار عام ٢٠١٤م فإن النساء يشكلن ما نسبته ٦.٣٥% من السفراء و ١٠% من الوزراء المفوضين، و ٦.٥% من المستشارين ،و ٢٠.٦% في منصب السكرتير الأول ، و ٤١.٢% في منصب السكرتير الثاني ، و ٣٠% في منصب السكرتير الثالث ، وأخيرا ١٨.٨% من الملحقين. وبالمجمل بلغت نسبة النساء في السلك الدبلوماسي ٢٠.١% والسفيرات ١٠.٢% .(دائرة الاحصاءات العامة ٢٠١٨)

حصلت أول امرأة أردنية على لقب سفيرة في عام ١٩٦٩، وذلك عندما عينت السيدة لوريس حلاس في منصب مساعد المندوب الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة، وإن كانت لم تترأس بعثة دبلوماسية.(محمد ربيع خزاعلة ، الأوائل في تاريخ الأردن الحديث ، ص٣٢)

وتعد دينا قعوار أول امرأه عربية تولت منصب رئاسة مجلس الأمن منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة ، كما تولت السيدة دينا قعوار منصب سفير ة سفيرة المملكة الهاشمية الأردنية في فرنسا ما بين ٢٠٠١، ٢٠١٣، وقد تم تعيينها من قبل الملك عبد الله الثاني شخصيًا في السلك الدبلوماسي في سبتمبر ٢٠٠٥ حيث كانت سفير غير مقيم في دولة البرتغال حتي عام ٢٠١٣، وفي ٢٠٠٢م، قبل البابا يوحنا بولس الثاني أوراق اعتماد دينا قعوار سفيراً معتمداً للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الكرسي الرسولي، و اصبحت سفيرة المملكة الأردنية الهاشمية في منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٢، وفي ٢٠١٤ الي ي ٢٠١٦

كانت الممثل الدائم للمملكة الهاشمية الأردنية في الامم المتحدة، و تولت رئاسة الوفد الأردني الهاشمي في عضويته الغير الدائمة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة خلال ٢٠١٤ –٢٠١٥. ومع دينا قعوار بلغت نسبة النساء الأردنيات في الامم المتحدة ١٢.٥% وهن (تغريد حكمت ، ريما خلف ، ريما صلاح ، سيما بحوث ، لوريس إحلاس ، ندى الناشف ، هيفاء أبو غزالة) (منظمة المرأة العربية ،٢٠١٨)

وفي عام ٢٠١٦ شكلت نسبة السفيرات ١١.١% من إجمالي السفراء في الخارج أي بمعدل سفيرة واحدة من بين تسعة سفراء

ثالثا : الحكام الإداريين

شغلت امرأة أردنية واحدة منصب حاكم إداري عام ٢٠٠٥ وهي السيدة سهير عبد الحميد المعايطة ، وقد جاء تعيينها كحاكم إداري من قبل وزير الداخلية المهندي سمير الحباشنة بمنصب مدير قضاء في محافظة العاصمة.(https://alqabas.com/article–)

رابعا: الأمينات العامات للوزارات

شهد عام ٢٠١٩ م تعينات لنساء في مواقع قيادية هامة منها موقع الأمين العام ، فكانت السيدة بدرية البلبيسي أمينا عاما لديوان الخدمة المدنية، وسجى المجالي أمينا عاما لوزارة الخارجية ، والمهندسة وسام التهتموني أمينة عامة لوزارة النقل ، وفي عام ٢٠٢٠ أصبحت الدكتورة نجوى قبيلات أمينا عاما لوزارة التربية والتعليم ، والدكتورة الهام خريسات أمين عام وزارة الصحة للشؤون الفنية والإدارية ، ودانا الزعبي أمين عام وزارة الصناعة والتجارة ، والمهندسة أماني العزام أمين عام وزارة الطاقة ، ومنار محاسنة أمين عام سلطة وادي الأردن.(https://www.alwakeelnews.com/Section)

كما شغلت السيدة فداء المحمود منصب رئيسة ديوان التشريع والرأي عام ٢٠١٩م، والمهندسة جمانة عطيات مدير عام للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري عام ٢٠١٩. (المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١،ص ١٠٨)

السلطة القضائية

شكلت النساء في السلطة القضائية حتى عام ٢٠١٩ ٢٥% من مجموع القضاة، وقد كان وجودهن في الدرجات القضائية ضمن مستويات متفاوتة فقط تدنى في الدرجات العليا والخاصة ، وزاد في الدراجات من الأولى إلى الثالثة ، وانخفض في الدرجات من الرابعة حتى السابعة . (المجلس القضائي الأردني ، التقرير السنوي ، ٢٠١٩)

وقد كانت تغريد حكت أول قاضية أردنية تسلمت عام ١٩٩٦م بالإضافة إلى كونها قاضية في المحكمة الجنائية في لرواندا في الفترة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١١) .

أما عدد القضاة النساء في كل درجة فهو على النحو الآتي ؛ الدرجة العليا : قاضيتان مقابل ٨٥ قاضيا ، والدرجة الخاصة ٣ قاضيات مقابل ٧٢ قاضيا .وفي الدرجة الأولى : و٧ قاضيات من أصل ١٤٠ قاضيا ، والدرجة الثانية ١٤ قاضيا من أصل ١٢٣ . والدرجة الثالثة :٢٠ قاضيا من أصل ١٢٣. والدرجة الرابعة ٩٢ قاضيا . والدرجة الخامسة ٤٠ قاضيا . والدرجة السادسة ٣٦. والدرجة السابعة ٣٠ قاضيا .(المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١،ص١٠١)

ومثلت الدكتورة نهاد الحسبان ما نسبته ٩% في تمثيل المرأة في المجلس القضائي ، في حين بلغت نسبة تمثيل المرأة في الأمانة العامة بنسبة ٥٠% بمعدل ٣ قضاة نساء وهن (سماح العناني ، وسن الرواشدة ، رائدة بوادي) . وفي محكمة التمييز بلغت نسبة تمثيل المرأة ٠% أما في المكتب الفني فقد بلغت ٣٦.٣% بنسبة أربعة من أصل ١١ قاض . وفي النيابة العامة بلغت نسبة تمثيل المرأة ٦% بمعدل ٧ قضاة نساء من بين ١١٥ قاضيا ، أما محكمة الجنايات الكبرى واستئناف اربد وعمان فقد خلت من وجود النساء ، ومثلت الدكتورة ملك غزال النساء في المحكمة الإدارية ، وسهير الطوباسي مثلت النساء في جهاز التفتيش الإداري ، وترأست إحسان بركات المعهد القضائي الأردني . أما في محكمة الشرطة ومحكمة أمن الدولة وهيئة النزاهة فقد خلت من التمثيل النسائي . وفي المحكمة الدستورية شكلت نسبة تمثيل المرأة ١١% بوجود قاض واحد وهي تغريد حكمت ، وفي المحاكم النظامية فقد تفاوتت الأعداد والنسب ففي استئناف عمان بلغت النسبة ٣.٩% بمعدل ٣ قاضيات من بين ٧٦، ومحكمة الجمارك كانت النسبة ٢٠% بمعدل امرأة واحدة ، وفي محكمة بداية الجمارك ١٤.٣% بمعدل قاضية واحدة ، وكانت في محكمة استئناف الضريبة التمثيل ذاته بنسبة ١٠% ، وفي محكمة بداية الضريبة كانت النسبة ٥٠% . وفي عام ٢٠٢٠ صدرت الإرادة الملكية بتعيين الأستاذة كرستين فضول عضوة في محكمة الاستئناف للكنيسة الأرثوذكسية كأول امرأة تتولى منصب القضاء الكنسي في الأردن.

لقد شغلت المرأة الأردنية منصب قاضيا في مختلف المحاكم الابتدائية ومحاكم الصلح التابعة لها في مختلفة مدن المملكة ، بينما خلا القضاء الشرعي من وجود قاضيات فيه .

(المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ، ٢٠٢١،ص١٠٤-١٠٥)

GOIDI AMERICAN JOURNAL
Journal
Goidi American Journal
of Innovation Development and Investment
GOIDI INTERNATIONAL GROUP OF INSTITUTION

التوصيات

توصي الباحثة بناء على ما تقدم بما يلي :

١- أن يتم تنظيم شؤون المرأة من قبل مؤسسات المجتمع المدني في السنوات المقبلة ضمن خطط مدروسة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها المستدامة في السلطات الثلاث .

٢- التسويق الأمثل لتحسين صورة المرأة القيادية في مختلفة المجالات من قبل وسائل الاعلام المختلفة.(Obaid,S,Hanan,2021).

٣- عمل برامج توعية وتثقيف وتدريب في مختلف المناطق للتوعية بأهمية دور المرأة في مواضع صنع القرار والمراكز القيادية .

المراجع

١- التقرير السنوي الثالث لأوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية ٢٠١٩

٢- دائرة الاحصاءات العامة ٢٠١٨

٣- صحيفة القبس (https://alqabas.com/article-)

٤- موقع الأمم المتحدة

٥- المرأة الأردنية في الحياة العامة والسياسية خلال ١٠٠ عام ،جمعية معهد تضامن النساء الأردني ، عمان ، الأردن ، ٢٠٢١.

٦- المرأة في الحياة السياسية الأردنية ، زمرد المحمود ، ٢٠٢٠، صحيفة عمون

٧- موقع مجلس النواب الأردني

٨- موقع الهيئة المستقلة للانتخاب

٩- موقع مجلس الأعيان

١٠- . محمد ربيع خزاعلة ، الأوائل في تاريخ الأردن الحديث ، أمانة عمان الكبرى ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣م.

١١- منظمة المرأة العربية، ٢٠١٨

١٢- المجلس القضائي الأردني ، التقرير السنوي ، ٢٠١٩

١٣- https://www.alwakeelnews.com/Sectionموقع الوكيل الاخباري

- Obaid,S, Hanan,(2021), "Strategic planning for domestic violence and its negative effects on university education and the proposed remedial

GOIDI AMERICAN JOURNAL

Journal
Goidi American Journal
of Innovation Development and Investment
GOIDI INTERNATIONAL GROUP OF INSTITUTION

strategies". JOURNAL OF HUMAN SCIENCE ALGIRIA (VOL:5) ISSUE:1, PP:305-324.

- Obaid,S, Hanan. (2021). The university's Entrepreneurial role in facing the challenges of the future and treatment its problems". HUMAN GOIDI American Journal. ISSUE: 5) PP:17-45.